الأنباء
الاثنين 27 نوفمبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«كابيتال انتليجنس» تثبت تصنيف «المزايا» عند ـBBB

أكدت وكالة التصنيف الائتماني كابيتال انتليجنس تصنيف شركة المزايا القابضة عند ـBBB للمدى الطويل مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقالت شركة المزايا في بيان إلى بورصة الكويت ان التصنيف يعكس المتانة المالية للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها على المدى الطويل.
وأضافت ان تصنيف الشركة على المدى القصير عند A3 وهو يعكس القدرة العالية للشركة للوفاء بالتزاماتها على المدى القصير. وأشارت الى ان التصنيف ينعكس على استمرار وزيادة ثقة المستثمرين بالشركة ومتانة مركزها المالي.

مع قرب تطبيقه في يناير 2018

«معيار 9».. يربك البنوك الكويتية

حسبة جديدة للمخصصات.. تحديات محاسبية.. إعادة تصنيف للأدوات المالية

محمود فاروق

تشهد البنوك الكويتية حالة من الارتباك واستنفار كل الجهود مع اقتراب العام الجديد 2018 حيث ستبدأ البنوك في تطبيق المعيار الدولي التاسع للمحاسبة IFRS9 بدلا من المعيار 39 حيث ستضطر البنوك إلى تغيير طريقة احتساب المخصصات على القروض والأدوات المالية، وهو ما ينذر بإمكان زيادة قيمة المخصصات على الرغم من استمرار مطالبات بنك الكويت المركزي بزيادة تلك القيمة والتي وصلت الى مستويات قياسية مقارنة بباقي البنوك في المنطقة ويبرر اقتراب تطبيق المعيار الجديد في يناير المقبل استمرار تشدد البنك المركزي في زيادة المخصصات.

استطلعت «الأنباء» آراء خبراء بمكاتب التدقيق المحاسبي ومصرفيين والذين أكدوا وجود 7 تحديات رئيسية تواجه البنوك مع قرب تطبيق معيار المحاسبة الدولي التاسع:

1 ـ إجراء تعديلات على الأنظمة المحاسبية لدى البنوك للتكيف مع المعيار الجديد.

2 ـ إعادة تصنيف بعض الأدوات المالية وإعادة تصنيف شرائح ديون الأوراق المالية.

3 ـ تصبح عملية إعادة تصنيف الأدوات المالية عملية مستمرة مرتبطة بالتغير في قدرة المقترض على السداد أو التوقعات السلبية للقيمة السوقية للأدوات المالية.

4 ـ سيتطلب تطبيق المعيار الجديد مراجعة نسبة المخصصات المفروضة مع تغير توقعات النمو الاقتصادي لتزداد تلك النسبة في حالة زيادة معدل النمو والعكس.

5 ـ الحاجة الى تطوير آليات التنبؤ بالأوضاع المالية والاقتصادية في البنوك الكويتية وقدرة أدق على تحديد التحديات الداخلية والخارجية.

6 ـ تتضمن التحديات عدم وضوح الأطر التنظيمية والقانونية والضرائبية بحيث يصعب تحديد الإطار الكامل للمشروع.

7 ـ داخليا يعتبر تطوير أنظمة المعلوماتية والمطابقات عناصر تحديات جدية لدى البنوك الكويتية.

تجنيب مخصصات مع بدء التمويل بناءً على توقعات الخسائر أو التعثر لعام مقبل

في حالة عدم السداد لمدة 30 يوماً يتم احتجاز مخصصات لمدة عمر القرض أو الأداة المالية

حساب قيمة الأصول المالية العادلة سيتم بشكل ربع سنوي

النظام الجديد سيتم تطبيقه على الأدوات المالية القائمة وبأثر رجعي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

الوضع الحالي لاحتساب المخصصات

تطبق البنوك الكويتية بحسب الجودة الائتمانية:

المرحلة الأولى: الأدوات المالية العاملة

وتشمل الأدوات المالية والائتمان العامل الذي لا يشهد تعثرا ويكون المخصص عبارة عن مبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على 12 شهرا مقبلة أو قيمة التعثر المتوقعة خلال تلك الفترة.

المرحلة الثانية: الأدوات المالية ضعيفة الأداء

في حال ارتفاع المخاطر الائتمانية والتعثر في السداد بأن يتم عدم سداد الأقساط المطلوبة لمدة 30 يوما يتم تحويل الائتمان من المرحلة الأولى الى الثانية ويكون المخصص في تلك الحالية مبلغا يعادل الخسائر المتوقعة على مدى عمر الائتمان أو الأداة المالية.

المرحلة الثالثة: الأدوات المالية المتعثرة

في حال انخفاض قيمة الأداة المالية أو تعثر سداد الائتمان بشكل واضح ومستمر فان البنوك مطالبة بالاحتفاظ بمبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على مدى العمر

لا تخفيف بالقيود

استطلعت مجموعة من البنوك الاستثمارية آثار تطبيق المعيار الجديد على البنوك، حيث استبعد بنك سيكو الاستثماري ومقره البحرين تقليص أو عكس قيود المخصصات التي تزداد بميزانيات البنوك الكويتية خلال الفترة المقبلة، وأكدت جميع البنوك التي تم استطلاع رأي بعض مصرفييها أن البنك المركزي الكويتي يضع المخصصات الاحترازية من خلال مراعاة محفظة الإقراض، متوقعين ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية الـ9 قد يخفض من تلك القيود والمخصصات ولكنهم شككوا في سماح بنك الكويت المركزي بتطبيق ذلك.

ووفقا لاستطلاع أعدته شركة «ديلويت»، شمل 54 مصرفا من أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا والمحيط الهادئ الآسيوي والأميركتين وخلص إلى أن 56٪ من المصارف التي شملها الاستطلاع، لا تستبعد تأثر تسعير الخدمات المصرفية بالتغير المحاسبي.

فيما توقعت 70٪ من البنوك أن الخسائر المرتقبة بموجب المعيار رقم 9 ستتجاوز بمبالغها الخسائر المتوقعة بموجب متطلبات المعايير التنظيمية. واتفقت آراء معظم المستطلعين على أن المعيار الجديد يشكل تحديا كبيرا خصوصا مع صدوره بصيغته النهائية، حيث ان تطبيقه يتطلب التنسيق بين الإدارات المتعلقة بالشؤون المالية والإقراض والمعلوماتية وأقسام أخرى.

27٪ نموا بمخصصات الأشهر التسعة الأولى من 2017

استمرت البنوك في زيادة المخصصات بالربع الثالث، حيث أضافت 172 مليون دينار الى مخصصاتها في الأشهر الثلاثة المنتهية آخر سبتمبر لتصل الى 514 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بزيادة سنوية 27٪ مقارنة بـ 405 ملايين دينار قيمة مخصصات نفس الفترة من العام الماضي.

وفي حالة استمرار زيادة المخصصات بعد تطبيق المعيار الجديد فان تلك الزيادة ستؤثر سلبا على صافي الأرباح حيث تمثل المخصصات حاليا 86٪ من إجمالي صافي الأرباح في الأشهر التسعة الأولى والتي وصلت الى 595 مليون دينار.

وبحسب وحدة الابحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء» فقد شهدت كل البنوك زيادة في المخصصات إلا بنك الكويت الدولي الذي انخفضت مخصصاته 36٪ لتصل الى 6,7 ملايين دينار بنهاية سبتمبر الماضي فيما سجلت أكبر قفزة في مخصصات بنك وربة التي زادت 167٪ لتصل إلى 8,8 ملايين دينار.

ومن حيث قيمة المخصصات فقد حل الوطني في المركز الأول بمخصصات بلغت قيمتها 146 مليون دينار في الأشهر التسعة بزيادة سنوية 35٪ يليه بيتك بمخصصات بلغت 125 مليون دينار بزيادة سنوية 43٪.

دعت مقاولين محليين لتباحث المشروع وتحديد الجدوى الاقتصادية

«البترول الوطنية» تنشئ مصنعاً لاستخلاص المعادن من المواد الحفازة

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان شركة البترول الوطنية الكويتية تنوي إنشاء مصنع لاستخلاص المعادن من المواد الحفازة المستهلكة وذلك لمواكبة توسع الكويت في التكرير عقب الانتهاء من مشروع الوقود البيئي ومصفاة الزور الجديدة.

وقالت المصادر ان كميات المواد الحفازة المستهلكة تبلغ حاليا 25 طنا سنويا ومن المتوقع ان تؤدي التوسعات المستقبلية لمصافي الشركة الى مضاعفة تلك الكميات لتصل الى 50ـ60 طنا سنويا وهو ما سيوفر عوائد مالية كبيرة.

ودعت «البترول الوطنية» الشركات المحلية المهتمة بإنشاء ذلك المصنع الى اجتماع سوف يعقد قريبا لبحث خطة الإنشاء والكلفة المالية للمصنع الجديد وتحديد الجدوى الاقتصادية.

وأضافت أن المصنع سيصمم وفق الأساليب التقنية والفنية الحديثة ليتمكن من منافسة المنتجات المثيلة في الأسواق العالمية إضافة الى مراعاته لشروط البيئة والسلامة.

وذكرت المصادر أن الكويت تحتاج سنويا لنحو 7ـ9 آلاف طن من المواد الحفازة اللازمة في صناعة التقطير والتكسير الهيدروجيني وصناعة التكرير، مؤكدة ان القطاع النفطي سيدعم من جانبه هذه الصناعة وسيواصل حرصه على تنميتها.

الوقود البيئي

من جهة أخرى، علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن أولى دفعات التمويل الخارجي لمشروع الوقود البيئي ستصل ابتداء من الأسبوع المقبل ليصل حجم الدفعات الأولى من 7 وكالات ائتمان الصادرات عالمية خلال شهر ديسمبر المقبل ما قيمته مليار دولار.

وأرجعت المصادر تأخير تسلم دفعات التمويل الخارجي من بنوك الصادرات الأجنبية (التي تم توقيع الاتفاق معها قبل أشهر) تقدم بعض الطلبات، وتسأل عن أوراق جديدة ومستندات الشحن التي تطلبها البنوك والتي أخذت وقتا طويلا.

ووقعت شركة البترول الوطنية الكويتية بداية مايو 2017 الشريحة الثانية لتمويل «الوقود البيئي» مع وكالات ائتمان الصادرات بقيمة 6,2 مليارات دولار لتمويل المشروع الذي يهدف الى تحديث مصفاتي الأحمدي وميناء عبدالله.

من جهة أخرى، أكدت المصادر أن فريق التفاوض يعمل مع الشركات المنفذة للمشروع (مقاولو أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء) للتغلب على كل العقبات، وتجهيز جميع متطلبات بنوك صادرات الائتمان، وذلك بهدف استيفاء كل الشروط للبدء بسحب الدفعات المستحقة.

25 طناً كميات المواد الحفازة المستهلكة محلياً.. وستتضاعف مستقبلاً

بيانات إيجابية تدفع اليورو إلى الارتفاع أمام الدينار

الدولار عند أدنى مستوى في شهرين أمام الدينار الكويتي

سجل الدولار الأميركي أدنى مستوى له امام الدينار الكويتي منذ شهرين ليبلغ مستويات 301,5 فلس.

ويعد المستوى الذي بلغه الدولار الأميركي امام الدينار الأدنى منذ 26 سبتمبر الماضي، حيث يتراجع الدولار مقابل سلة العملات الرئيسية مع تنامي تفاؤل المستثمرين إزاء قوة التعافي بمنطقة اليورو وانحسار الشهية للعملة الأميركية.

وانخفض مؤشر الدولار إلى أدنى مستوياته منذ 26 سبتمبر عند 92,675 بعد أن عانى الأسبوع الماضي من أسوأ تراجع ليوم واحد في أكثر من خمسة أشهر وذلك عقب صدور محضر أحدث اجتماع لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) الذي أظهر قلق صناع السياسات بشأن استمرار ضعف التضخم الأميركي.

ويأتي تراجع الدولار بعد نشر محضر اجتماع اللجنة الذي عقد في نوفمبر والذي أظهر أن صناع السياسات ربما بدأوا يتشككون في إمكانية رفع أسعار الفائدة في ديسمبر في ظل استمرار ضعف التضخم.

كما أظهر تقرير معنويات المستهلكين الذي تصدره جامعة ميشيجان تراجعا في توقعات التضخم في الأجل الطويل.

وفقد مؤشر الدولار نحو واحد٪ على مدى الأسبوع الماضي في أسوأ خسارة أسبوعية له منذ سبتمبر.

وعلى صعيد العملة الأوروبية الموحدة، ارتفع اليورو امام الدينار الكويتي لأعلى مستوى في شهرين وتحديدا منذ نهاية سبتمبر الماضي ليبلغ 359,7 فلسا.

وتأتي ارتفاعات اليورو مع ارتفاع ثقة المستهلكين في منطقة اليورو إلى أعلى مستوى في نحو 17 عاما في نوفمبر.

وتحسنت أنشطة منطقة اليورو في نوفمبر وفاقت القراءة الأولية لمؤشرات مديري المشتريات المجمعة ولقطاعي الخدمات والصناعات التحويلية جميع التوقعات التي جاءت في استطلاعات الآراء التي أجرتها «رويترز».

وقال مانويل أوليفيري محلل سوق الصرف لدى كريدي أجريكول في لندن بصرف النظر عما ستكون عليه النتيجة السياسية في ألمانيا فإن تطبيق السياسات الاقتصادية سيستمر والمستثمرون يستغلون فرصة ضعف اليورو لتعديل بعض المراكز.

وبهذا ترتفع العملة الموحدة للأسبوع الثالث على التوالي في أفضل موجة مكاسب لها منذ يوليو وتزيد 0٪ للأسبوع الثاني على التوالي.

واستقر الجنيه الإسترليني امام الدينار الكويتي بنهاية الأسبوع الماضي لكنه يظل عند اعلى مستوى في شهر ونصف امام الدينار بوصوله لمستويات 402 فلس.

بلغت 262 مشروعاً.. والسعودية تدفع مؤشر المشروعات الخليجية للارتفاع

«ميد»: 6٪ نمواً سنوياً بعدد المشاريع الكويتية الجاري تنفيذها

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن مؤشر المشروعات الخليجية ارتفع بالإجمال بنسبة 0,4٪ في الأسبوع المنتهي في 17 نوفمبر الجاري، بفضل إضافة مشروعين رئيسيين من سوق المشروعات السعودية الى المؤشر.

وذكرت المجلة ان قيمة المشروعات الجاري تنفيذها والتي وضعت الخطط بشأنها في الكويت بلغت 262 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 6,1٪ عما كانت عليه قبل عام وتحديدا في الأسبوع المنتهي في 18 نوفمبر 2016، ولكن أداء المشاريع خلال هذا الأسبوع تراجع بنسبة 0,1٪ عما كان عليه في الأسبوع السابق، فيما سجلت المملكة ارتفاعا بلغت نسبته 1,3٪.

وقالت المجلة إن السوقين البحريني والقطري ارتفعا بنسبة 0,2٪ و0,1٪ على التوالي خلال الأسبوع الماضي، فيما شهد سوق المشاريع البحريني دخول 9 مشاريع جديدة صغيرة، بلغت قيمتها الإجمالية 276 مليون دولار، أما السوق القطرية فقد سجلت ترسية 4 مشاريع قيمتها 595 مليون دولار. من ناحية أخرى، سجلت أسواق المشروعات في كل من عمان والإمارات والكويت بنسبة 1,1٪، و0,5٪، و0,1٪ على التوالي.

وبلغت القيمة الإجمالية للمشروعات على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الآنفة الذكر 3,08 مليارات دولار مقارنة مع 3,07 مليارات دولار في الأسبوع السابق وبارتفاع نسبته 0,4٪.